

ملف المناصرة

هشام الهاشمي

Hisham al-Hashimi

ضحية قتل العراق

كان هشام الهاشمي باحثًا عراقيًا في شؤون الجماعات المسلحة أيّد الحركة الاحتجاجية عام 2019، وقُتل بالرصاص أمام منزله في بغداد في 6 يوليو/تموز 2020. وبرّأت المحكمة عند إعادة المحاكمة ضابط الشرطة الذي أُدين بقتله عام 2023 وأُفرج عنه في مارس/آذار 2024، ولم يُحاسب أحد حتى الآن.

01
القضية في دقيقة

كان هشام الهاشمي باحثًا عراقيًا في شؤون الجماعات المسلحة أيّد الحركة الاحتجاجية عام 2019، وقُتل بالرصاص أمام منزله في بغداد في 6 يوليو/تموز 2020. وبرّأت المحكمة عند إعادة المحاكمة ضابط الشرطة الذي أُدين بقتله عام 2023 وأُفرج عنه في مارس/آذار 2024، ولم يُحاسَب أحد حتى الآن.

الحالة **ضحية قتل**	الدولة **العراق**

مطالبنا

نطالب السلطات بما يلي:

01 فتح تحقيق كامل ومستقل ونزيه في مقتل هشام الهاشمي، ونشر نتائجه في وقت مناسب.

02 تحديد المسؤولين ومحاكمتهم، من نفّذوا ومن أمروا أو سهّلوا أو تستّروا من مسؤولي الدولة.

03 تقديم جبر ضرر فعّال لأسرة هشام الهاشمي.

04 اتخاذ خطوات فورية لحماية المدافعين الآخرين العاملين في المجال نفسه من اعتداءات مماثلة.

02
مسار القضية

نوفمبر/تشرين الثاني 2019

التهديد والترهيب

يتوقف عن الحديث لوسائل الإعلام بعد تحذير من كتائب حزب الله بحسب التقارير

بحسب «العربي الجديد»، توقف هشام الهاشمي عن الحديث لوسائل الإعلام في نوفمبر/تشرين الثاني 2019 بعد تحذير من كتائب حزب الله، وهي جماعة مسلحة مدعومة من إيران. ونشر ناشط لاحقًا رسائل قال فيها الهاشمي إن الجماعة هددته. وفي أبريل/نيسان 2020 هددته أيضًا حسابات مجهولة على تويتر.

6 يوليو/تموز 2020

القتل

إغتياله بالرصاص أمام منزله في بغداد

قُتل هشام الهاشمي، 47 عامًا، بالرصاص أمام منزله في منطقة زيونة شرق بغداد بينما كان يستقل سيارته. وأطلق مسلحون على دراجات نارية النار عليه من مسافة أمتار قليلة. كان باحثًا في شؤون الجماعات المسلحة ومستشارًا للحكومة ومؤيدًا للحركة الاحتجاجية التي بدأت في أكتوبر/تشرين الأول 2019.

7 يوليو/تموز 2020

فعل آخر

الأمم المتحدة والحكومة العراقية تدينان الاغتيال

وصفت جينين هينيس بلاسخارت، رئيسة بعثة الأمم المتحدة في العراق، الاغتيال بأنه عمل جبان ودنيء، وطالبت الحكومة بتحديد الجناة سريعًا وتقديمهم إلى العدالة. وتعهد رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي بملاحقة القتلة.

15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020

فعل آخر

الحكومة تقول إن القتلة فرّوا خارج البلاد

في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020 أعلنت الحكومة العراقية أن قتلة هشام الهاشمي فرّوا خارج البلاد. وفي ديسمبر/كانون الأول 2020 أشارت منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش ومركز الخليج لحقوق الإنسان والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب ومنظمات عراقية إلى قضيته في نداء مشترك لإنهاء الإفلات من العقاب على قتل الناشطين في العراق.

16 يوليو/تموز 2021

فعل آخر

رئيس الوزراء يعلن القبض على مشتبه به، وهو ضابط شرطة

أعلن رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي تنفيذ اعتقالات في القضية. وبث التلفزيون الرسمي اعترافًا مقتضبًا لأحمد حمداوي عويد الكناني، وهو ملازم في الشرطة يبلغ 36 عامًا، قال فيه إنه أطلق النار على هشام الهاشمي بمسدس. وقال مسؤول لم يُكشف اسمه إن للقتلة صلات بإيران.

7 مايو/أيار 2023

إدانة

الحكم بالإعدام على ضابط الشرطة المتهم بالاغتيال

أدانت محكمة جنايات الرصافة في بغداد أحمد حمداوي عويد الكناني بموجب قانون مكافحة الإرهاب وحكمت عليه بالإعدام. ومُنعت وسائل الإعلام من حضور الجلسة. وكان الحكم قابلًا للطعن. وقال أحد أقارب الهاشمي إن العائلة تريد أيضًا تقديم من أمروا بالقتل إلى العدالة.

يوليو/تموز 2023

الطعن: إلغاء الحكم

محكمة التمييز تنقض حكم الإعدام

في أواخر يوليو/تموز 2023 نقضت محكمة التمييز الاتحادية الإدانة وحكم الإعدام وأعادت القضية إلى محكمة التحقيق المختصة، معتبرة أن اللجنة التي تولت التحقيق لم تكن تملك صلاحية قانونية لذلك. وقال ناشطون إن القرار لم يفاجئهم.

مارس/آذار 2024

براءة

إعادة المحاكمة تنتهي بالبراءة والإفراج عن المتهم

بعد إعادة المحاكمة برّأت محكمة في بغداد أحمد حمداوي الكناني لعدم كفاية الأدلة، وأُفرج عنه. وأكدت متحدثة باسم القضاء صدور حكم البراءة، وقال محاميه إن المحكمة رأت أن اعترافاته السابقة لا تكفي للإدانة. وقال مصدر قضائي إن القضية قد تُفتح مجددًا إذا ظهرت أدلة جديدة. وذكرت صحيفة الشرق الأوسط أن العائلة امتنعت عن اتخاذ إجراء قانوني خشية الانتقام.

يوليو/تموز 2025

فعل آخر

تسريب فيديو الاعتراف يجدد المطالبة بالمحاسبة

قرابة الذكرى الخامسة للاغتيال سُرّب على الإنترنت فيديو لاعتراف أحمد حمداوي الكناني. وذكرت صحيفة الشرق الأوسط أنه سمّى فيه قياديًا بارزًا في كتائب حزب الله بوصفه من أمر بالقتل، ونُقل عن القيادي نفيه أي تورط. وأدان مجلس القضاء الأعلى التسريب وقال إن الفيديو لا يطابق إفادته الرسمية. ولم يُحاسَب أحد حتى الآن.

03
القصة كاملة

تحديث، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2026: بعد أكثر من ست سنوات على اغتيال هشام الهاشمي في بغداد، لم يُحاسَب أحد. فالشخص الوحيد الذي أُدين، وهو ضابط شرطة، برّأته المحكمة عند إعادة المحاكمة وأُفرج عنه في مارس/آذار 2024، ولم نجد في مصدر موثوق أي خطوة قضائية لاحقة.

الخلفية والعمل

كان هشام الهاشمي مؤرخًا وباحثًا عراقيًا في شؤون الجماعات المسلحة، وُلد في بغداد. وعُدّ مرجعًا في شؤون تنظيم الدولة الإسلامية وغيره من الجماعات السنية المسلحة، كما كتب وتحدث عن الفصائل الشيعية المسلحة المتحالفة مع إيران داخل الحشد الشعبي. ونشر عدة كتب عن الحركات الجهادية، وعمل مع مراكز بحثية منها تشاتام هاوس ومركز السياسة العالمية في واشنطن، وقدّم المشورة للحكومة العراقية في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية. ووثقت به أحزاب وجماعات مسلحة متنافسة وسيطًا بينها.

وعندما انطلقت في أكتوبر/تشرين الأول 2019 احتجاجات واسعة في بغداد وجنوب العراق ضد الفساد والتدخل الخارجي، أيّدها علنًا. وقُتل مئات المحتجين في الأشهر التالية. وبحسب «العربي الجديد»، توقف عن الحديث لوسائل الإعلام في نوفمبر/تشرين الثاني 2019 بعد تحذير من كتائب حزب الله، وفي أبريل/نيسان 2020 هددته حسابات مجهولة على تويتر. وقبل مقتله بأسابيع أبلغ مقربين منه بأنه يخشى أن تستهدفه جماعات مدعومة من إيران.

الاغتيال

في 6 يوليو/تموز 2020 قُتل هشام الهاشمي بالرصاص أمام منزله في منطقة زيونة شرق بغداد بينما كان يستقل سيارته، وكان في السابعة والأربعين. وأطلق مسلحون على دراجات نارية النار عليه من مسافة أمتار قليلة. وترك زوجته وأربعة أبناء. ووصفت الممثلة الخاصة للأمم المتحدة في العراق جينين هينيس بلاسخارت الاغتيال بأنه عمل جبان ودنيء، وتعهد رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي بملاحقة القتلة. ولم تتبنَّ أي جهة العملية، ونفت الفصائل المتحالفة مع إيران أي دور فيها.

وفي 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020 أعلنت الحكومة أن القتلة فرّوا خارج البلاد. وفي ديسمبر/كانون الأول 2020 أشارت منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش ومركز الخليج لحقوق الإنسان والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب ومنظمات عراقية إلى قضيته في بيان مشترك يطالب بإنهاء الإفلات من العقاب على قتل الناشطين في العراق.

الإجراءات القانونية

في 16 يوليو/تموز 2021 أعلن رئيس الوزراء الكاظمي تنفيذ اعتقالات في القضية. وبث التلفزيون الرسمي اعترافًا قصيرًا لأحمد حمداوي عويد الكناني، وهو ملازم في الشرطة يبلغ 36 عامًا، قال فيه إنه أطلق النار على هشام الهاشمي بمسدس. وقال مسؤول لم يُكشف اسمه إن للقتلة صلات بإيران، فيما تساءل محللون عن سبب صدور الإعلان بعد عام من الاغتيال ومن دون تفاصيل عمّن أصدر الأمر.

وفي 7 مايو/أيار 2023 أدانته محكمة جنايات الرصافة في بغداد بموجب قانون مكافحة الإرهاب وحكمت عليه بالإعدام، في جلسة مُنعت وسائل الإعلام من حضورها. وفي أواخر يوليو/تموز 2023 نقضت محكمة التمييز الاتحادية الإدانة والحكم وأعادت القضية إلى محكمة التحقيق، معتبرة أن اللجنة الخاصة التي حققت فيها، والتي شُكلت في عهد الكاظمي، لم تكن تملك صلاحية قانونية لذلك. وبعد أن تراجع عن اعترافاته السابقة عُيّن له محامون جدد وأُعيد التحقيق في القضية.

وفي مارس/آذار 2024، بعد إعادة محاكمة استمرت نحو أسبوع، برّأته محكمة في بغداد لعدم كفاية الأدلة وأُفرج عنه. وأكدت متحدثة باسم القضاء حكم البراءة، وقال محاميه إن المحكمة رأت أن اعترافاته لا تكفي للإدانة. وقال مصدر قضائي إن القضية قد تُفتح مجددًا إذا ظهرت أدلة جديدة. وذكرت صحيفة الشرق الأوسط أن العائلة امتنعت عن اتخاذ أي إجراء قانوني آخر خشية الانتقام، وأبلغ مصدر أمني الصحيفة بأنه عاد إلى عمله في وزارة الداخلية.

وقرابة الذكرى الخامسة للاغتيال، في يوليو/تموز 2025، انتشر على الإنترنت فيديو لاعترافه. وبحسب الشرق الأوسط، سمّى فيه قياديًا

بارزًا في كتائب حزب الله بوصفه من أمر بالقتل، ونُقل عن هذا القيادي نفيه أي تورط. وأدان مجلس القضاء الأعلى التسريب واعتبره مخالفًا للقانون، وقال إن الفيديو لا يطابق الإفادة التي أدلى بها أمام اللجنة القضائية. وقالت مصادر قضائية للصحيفة إن إعادة المحاكمة مستبعدة.

ردود الفعل الدولية

أدانت بعثة الأمم المتحدة في العراق والولايات المتحدة الاغتيال في يوليو/تموز 2020. ومنذ ذلك الحين تستشهد منظمات حقوق الإنسان بالقضية مثالًا على الإفلات من العقاب في الاعتداءات على الباحثين والصحفيين وناشطي الاحتجاج في العراق. وبعد حكم البراءة عام 2024 طالب ناشطون حقوقيون عراقيون بإلغاء القرار وبكشف من أمروا بالقتل.

آخر مستجدات القضية امسحوا الرمز أو زوروا
الصفحة: https://humena.org/ar/defenders/hisham-al-hashimi/

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية منظمة غير حكومية توثّق أوضاع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستند هذا الملف إلى السجل العام للقضية في أرشيف المدافعين. للإبلاغ عن خطأ: archive@humena.org